مجلس الوزراء يشيد بنتائج زيارة الملك للسعودية

زيارة ولي العهد رئيس الوزراء للإمارات تعزز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين

تطوير أوجه التعاون بين البحرين وفرنسا

إدانة استمرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة على البحرين

ترأس الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء، الذي عقد أمس بقصر القضيبية.

وفي بداية الاجتماع أشار المجلس إلى الاجتماع الذي عقده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم مع أخيه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيداً بنتائج الزيارة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم للمملكة العربية السعودية في تعزيز العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والأواصر التاريخية والصلات المتينة ووشائج القربى وروابط الأخوة والمحبة التي تجمع المملكتين وقيادتيهما وشعبيهما.

فيما أشار المجلس إلى لقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، في إطار الزيارة الأخوية التي قام بها سموه لدولة الإمارات العربية المتحدة، مشيداً بنتائج هذه الزيارة الأخوية في تعزيز العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والأواصر التاريخية والصلات المتينة ووشائج القربى وروابط الأخوة والمحبة التي تجمع البلدين وقيادتيهما وشعبيهما.

كما أشار المجلس إلى لقاء صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة في العاصمة الفرنسية باريس، لافتاً إلى أهمية هذه الزيارة في مواصلة العمل على تطوير أوجه التعاون المشترك انطلاقاً مما يجمع البلدين الصديقين من زيارات متبادلة واتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات.

ثم أشاد المجلس بالنجاح الذي حققه معرض البحرين الدولي «مراعي 2026»، الذي افتتحه بتكليف من حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، مؤكداً أهمية المعرض في دعم المبادرات النوعية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، والحفاظ على الحياة الفطرية، وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني.

بعدها رفع المجلس أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بمناسبة نجاح استضافة مملكة البحرين سباق كأس البحرين الدولي ضمن الفئة الأولى (Group 1)، مشيداً بالجهود التي بذلتها الهيئة العليا لنادي راشد للفروسية وسباق الخيل برئاسة سمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء، التي أسهمت في إنجاح هذا الحدث الرياضي الدولي وارتقائه إلى تصنيف الفئة الأولى (Group 1).

ثم أدان مجلس الوزراء استمرار الاعتداءات الإيرانية الآثمة على مملكة البحرين، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات تعد انتهاكًا صارخًا لقرار مجلس الأمن رقم 2817 وأحكام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، معرباً عن اعتزازه الكبير بما تبديه قوة دفاع البحرين والحرس الوطني ووزارة الداخلية وجميع الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية من مستويات متقدمة من الجاهزية واليقظة في التعامل مع كل المستجدات، كما أشاد المجلس بما تتمتع به الكفاءات الوطنية ضمن فريق البحرين من كفاءة واقتدار في مختلف مواقع العمل.

بعد ذلك أشاد المجلس بجهود الوزارات والأجهزة الحكومية وتعاونها في تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية، التي أسفرت أعمال المتابعة الفنية التي أنجزها الديوان خلال السنة المهنية عن تنفيذ أو الشروع في تنفيذ 96.3% من إجمالي التوصيات التي تمت متابعتها، موجّهًا الجهات الحكومية التي وردت بشأنها ملاحظات في التقرير السنوي الثالث والعشرين للديوان عن السنة المهنية (2025/2026) باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها وتنفيذ التوصيات المتعلقة بها.

ثم رحب المجلس بفوز مرشح مملكة البحرين عادل محمد درويش بمنصب نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك خلال الانتخابات التي أجريت ضمن أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2026.

وأكد المجلس بمناسبة اليوم الدولي للتسامح مواصلة مملكة البحرين ترسيخ قيم التسامح والسلام والانفتاح، كما أشار بمناسبة اليوم العالمي للطفل إلى ما حققته المملكة من تقدم في حماية حقوق الطفل وتنمية قدراته.

وأعرب المجلس عن إدانة مملكة البحرين واستنكارها الشديدين استمرار الاعتداءات الإرهابية التي تشنها مليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية الشقيقة، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات الإرهابية الحوثية المتكررة تمثل انتهاكًا صارخًا لسيادة المملكة العربية السعودية ولأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتهديدًا لحياة المدنيين وسلامتهم، وتعديًا سافرًا على حرمة المقدسات الإسلامية، واستفزازًا لمشاعر المسلمين في أنحاء العالم.

بعد ذلك أعرب المجلس عن أصدق تعازيه ومواساته لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة رئيسا وحكومةً وشعباً ولأسر وذوي ضحايا الحادث المروري الأليم الذي وقع في إمارة الفجيرة، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته، ويمن بالشفاء العاجل على المصابين.

وهنأ المجلس سلطنة عُمان الشقيقة، قيادةً وشعبًا، بمناسبة اليوم الوطني، مشيدًا بما تشهده من نهضة وتقدم في مختلف المجالات.

بعدها وافق المجلس على مذكرة بشأن مساهمات مملكة البحرين في المنظمات الإقليمية والدولية.

ثم استعرض المجلس المواصفات والإجراءات والشروط اللازمة للتصريح للمؤسسات الصحية المصرح لها بنقل وزراعة الأعضاء البشرية.

بعد ذلك أخذ المجلس علمًا بما يأتي:

1. نتائج استضافة مملكة البحرين الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. نتائج معرض البحرين الدولي «مراعي 2026».
3. نتائج المشاركة في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP31).
4. نتائج استضافة مملكة البحرين الاجتماع الثلاثين للجنة وزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
5. نتائج المشاركة في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-26).



«التأمين الاجتماعي»: الأجر التأميني لا يقل عن 350 ديناراً شهرياً حتى لو كان الأجر الفعلي أقل

ارتفاع الحد الأدنى للاشتراك في التأمين الخاص من 200 دينار إلى 350 ديناراً

كتبت: أمل الحامد

كشفت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي مزيداً من التفاصيل عن القرارات التأمينية الجديدة بشأن تنظيم الاشتراكات التأمينية التي تضمنت تحديد الحد الأدنى للأجر لاشتراكات الخاضعين لأحكام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، واستحداث تنظيم للاشتراك في نظام تأميني خاص، وكذلك تعديل أحكام التأمين على المشتغلين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة وأصحاب العمل، مؤكدة أن اشتراكات التأمين الاجتماعي في قرار تحديد الحد الأدنى للأجر الذي تُحتسب على أساسه اشتراكات الخاضعين لأحكام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة بسبب غير مهني تُحتسب على أجر لا يقل عن 350 ديناراً شهرياً، حتى لو كان الأجر الفعلي أقل من ذلك. جاء ذلك في ردها على الأسئلة الواردة عن القرارات الجديدة في حسابها الرسمي.

وبينت الهيئة أن القرار رقم (59) حدد الحد الأدنى للأجر التأميني الذي تُحتسب على أساسه الاشتراكات بمبلغ 350 ديناراً شهرياً، تنفيذاً للمادة (19) مكرراً المضافة بالمرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2026، ويسري على المسجلين في التأمين الاجتماعي لأول مرة بعد نفاذ المرسوم بقانون، ويستفيد منه أصحاب الأجور المنخفضة، إذ تُحتسب اشتراكاتهم على أجر لا يقل عن 350 ديناراً، بما يرفع معاشاتهم التقاعدية ومنافعهم التأمينية مستقبلاً.



وبينت أن القرار يبدأ من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية، ويشمل العاملون المسجلون في التأميني الاجتماعي لأول مرة بعد نفاذ المرسوم بقانون رقم (44) لسنة 2026، ولا يشمل المشتركين الحاليين. ويُطبق على اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وهو فرع التأمين الذي يُصرف منه المعاش التقاعدي.

وأوضحت الهيئة أن القرار رقم (59) ينظم الاشتراك في النظام التأميني الخاص، وهو اشتراك اختياري للبحرينيين العاملين في خارج المملكة، أو داخلها لدى جهات غير خاضعة لقانون التأمين الاجتماعي، ولغير الراغبين في الاشتراك وفق الحد الأدنى للأجر 350 ديناراً ويدفع المشترك الاشتراك كاملاً عنه وعن صاحب العمل على أساس دخل شهري يختاره، ويسترد مجموع ما دفعه عند انتهاء اشتراكه، من دون أن يترتب عليه معاش تقاعدي.

وأوضحت الهيئة أن القرار نظام اشتراك اختياري أقرب إلى الادخار يدفع المشترك اشتراكاً شهرياً، ويسترد مجموع ما دفعه عند انتهاء اشتراكه، دفعة واحدة أو على أجزاء.

وأشارت إلى أن القرار يشمل البحرينيين العاملين في الخارج، أو في البحرين من أصحاب العمل وأصحاب المهن الحرة لدى جهة غير خاضعة لقانون التأمين الاجتماعي، والعاملين في بعض الجهات (كالسفارات) ممن يسمح لهم التنظيم بالتأمين ضمن العاملين في الخارج. ولا يشمل من يتقاضى معاشاً تقاعدياً.

وبينت أن المشترك يدفع الاشتراك كاملاً عنه وعن صاحب العمل، على أساس دخل شهري يختاره، ويمكنه تعديله بنسبة 5% سنوياً، موضحة أن الاشتراك ينتهي عند الالتحاق بعمل خاضع لنظام تقاعدي أو تأميني، أو الانسحاب، أو عدم الدفع ستة أشهر متتالية، وفي حال الوفاة يُصرف المبلغ للورثة.

وأكدت أن هذا النظام لا يمنح معاشا تقاعدياً ولا أي منافع تأمينية، وكل ما يحصل عليه المشترك هو مجموع اشتراكاته.

وبشأن قرار رقم (61) لتطبيق فرع التأمين على المشتغلين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة وفرع التأمين على أصحاب العمل، أوضحت الهيئة أن قرار رقم (61) لتعديل طريقة احتساب اشتراكات أصحاب العمل وأصحاب المهن الحرة والمشتغلين لحسابهم الخاص في التأمين الاجتماعي، بحيث يبدأ اشتراكهم على أساس الحد الأدنى للأجر نفسه المعتمد في المشروع الأول 350 ديناراً، مع إمكانية تعديله سنوياً. ويشمل من يشترك لأول مرة بعد نفاذه، ويتيح لهم الاشتراك في النظام التأمين الخاص بدلا من ذلك.

وبينت أن القرار يبدأ من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية، ولا يشمل المشتركين الحاليين الذي يستمرون وفق القواعد، المعمول بها حالياً.

وأكدت عدم إلزامية الاشتراك وأنه اختياري لهذه الفئات، ويسري التعديل على من يختار الاشتراك.

وأوضحت أن التغيير الذي جاء في النظام هو ارتفاع الحد الأدنى للاشتراك من 200 دينار إلى 350 ديناراً، ويمكن تعديله بنسبة 5% سنوياً حتى الحد الأقصى المحدد في القانون.

وأشارت إلى وجود خيار آخر يمكنهم من الاشتراك في النظام التأميني الخاص بدلاً من ذلك.



المجلس الأعلى للمرأة ينظم بالتعاون مع وزارة المالية الورشة التوعوية الثانية حول «الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة»

نظمت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الورشة التوعوية الثانية حول «الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة»، وذلك بمقر المجلس في الرفاع، بمشاركة عدد من المختصين في مجال الميزانية من مختلف الجهات الحكومية.

واستهلت الورشة أعمالها بكلمة ترحيبية ألقتها السيدة رانيا أحمد الجرف، مديرة مركز التوازن بين الجنسين بالمجلس الأعلى للمرأة رحبت فيها بالمشاركين، مؤكدة أهمية الورشة في تعزيز الوعي بآليات إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، ودور المؤسسات الحكومية المشاركة في متابعة تطبيقها.

وشهدت الورشة مشاركة كل من السيد محمد أحمد داوود، رئيس مشاريع بقسم العمليات وتقارير الميزانية، والسيدة نورة خالد مهنا، القائم بأعمال رئيس قسم تطوير النظام المالي المركزي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، حيث استعرضا عدداً من الموضوعات المتعلقة بتطوير آليات إعداد ومتابعة الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.



وتناولت الورشة مراحل تطور ميزانية تكافؤ الفرص والموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك ما تحقق ضمن الميزانية العامة للدولة لعامي 2024-2023 و2025-2026. كما استعرضت آليات التحول الرقمي لجميع الخدمات وأتمتة جداول تكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين الجنسين بحسب الجنس ضمن النظام المركزي لتخطيط الميزانية (CPBS)، إلى جانب آلية متابعة إصدار تعاميم وزارة المالية والاقتصاد الوطني المتعلقة بالميزانية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة.

كما تضمنت الورشة أربعة محاور رئيسية، تناول المحور الأول الإطار التشريعي للشؤون المالية في مملكة البحرين، فيما استعرض المحور الثاني مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وخصص المحور الثالث لنماذج جداول الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة، بينما ركز المحور الرابع على أثر تنظيم الورش التوعوية في تعزيز الوعي بالموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.

وتأتي هذه الورشة في إطار جهود المجلس الأعلى للمرأة الرامية إلى تعزيز تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، وإدماج احتياجات المرأة في السياسات والخطط والموازنات الحكومية، بما يسهم في ترسيخ التوازن بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية الوطنية.